٢

أمريكا تتقهقر *

على مسافة لا تبعد كثيرا عن أجمل المناظر الطبيعية فى العالم وأروعها ، وعلى مقربة من المراكز المرموقة لعالم الأعمال ورجاله ، هناك ما يلفت أنظار زائر المدن الأمريكية الكبرى بشكل صارخ : القذارة ، والصدأ ، والقمامة ، وكافة ضروب التدهور . فالمشاة يتعين عليهم أن يسيروا تحت السقالات المغطاة بالصاج المضلع لا لكى يحمى نفسه من أعمال التجديد الجارية ولكن من أحجار الوجهات المتساقطة . وأين يواجه المرء ذلك ؟ فى نيويورك ذاتها !

وكلمة التدهور هى الأنسب فعلا . فنحن بصدد أمريكا الحديثة التى تتدهور جسديا ، وهذا ما يلفت النظر من الوهلة الأولى . ولكن عندما يتمعن المرء عن كثب يكتشف أيضا أن التدهور اجتماعى أيضا . فكيف أصبحت أمريكا من بين كافة البلدان المتقدمة ، الدولة الأولى فى عالم الإجرام والمخدرات ، والأخيرة فى مجال التطعيم ضد الأمراض ومعدلات الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات ؟

كيف يمكن استيعاب ذلك وكيف يمكن تفسيره ؟ وأنا أحس ، كأى فرد بحاجة ماسة إلى إجابة على تلك الأسئلة المذهلة . ولكن يجب أن نتمعن أولا وأن نقارن .

وفيما يتعلق بالمدن الأمريكية الكبرى ، فإن العاصمتين أصبحتا مفلستين .

ففى نهاية عام ١٩٩٠ ، كانت ميزانية واشنطن تعانى عجزا قدره مئتا مليون دولار . وكان ماريون بارى ، عمدة المدينة السابق قد صدر ضده حكم بالحبس ستة شهور لحيازته وتعاطيه مخدرات. واضطر عمدة نيويورك الجديد ، السيد ديفيد وينكينز إلى

* العديد من المعلومات الإحصائية الواردة فى هذا الفصل مأخوذة عن دراسة لكريستيان موريسون ، الاستاذ بجامعة باريس ، بانتيون ـ سوربون .

الاستغناء عن خدمات ثلاثين ألفا من مستخدمى البلدية ، ومن بينهم أربعة آلاف معلم ، أى ما يعادل ١٠٪ من العاملين الدائمين ببلدية المدينة وذلك مع بداية صيف١٩٩١ ، لكى يحد من العجز الهائل فى ميزانية المدينة . وقد وجه إهانة للامبراطور الرومانى فسباسيوس صاحب فكرة إقامة المراحيض العمومية ، فاغلق أبوابها جميعا هى وكل مراكز علاج المدمنين (بينما يوجد أكثر من نصف مليون مدمن من بين سكان المدينة البالغ عددهم سبع ملايين نسمة) وكذلك أغلب مراكز الإيواء المخصصة لثمانين ألف مشرد . هذا عدا حديقة الحيوان فى سنترال بارك وثلاثين حوض سباحة تتبع البلدية ، وإضاءة المدينة التى ستخفض بنسبة ٣٠٪ بينما تتزايد باستمرار معدلات الإجرام ، وبرنامج تحويل القمامة المنزلية الذى تقرر وفقه لمدة سنة . وتواجه كل المدن الامريكية الكبرى تقريبا أوضاعا مشابهة .

وهناك أيضا المطارات التى تفتقد الصيانة اللازمة ، والأحياء القذرة فى حى البرونكس وثاوث ـ دالاس وغيرهما ، حيث يتبدى الفقر المدقع . وهؤلاء المحرومون الجدد من البيوت فى سان فرانسسكو ، رغم أنهم يزاولون أعمالا منتظمة إلا أنهم عاجزون عن دفع إيجار مسكن فيعيشون داخل سياراتهم بسبب المضاربة العقارية . وهذه المدن الكبرى (التى سماها الكاتب الانجليزى هربرت جورج ويلز منذ أوائل القرن العشرين اللا ـ مدن)مثل هيوستون وواشنطن ولوس أنجلس يجتاحها الإجرام وتدور فيها رحى «حرب الكراك » (الكراك مشتق رخيص الثمن من الكوكايين) ، وتنتشر فيها أحياء السود (الجيتو) التى تغلى من جديد ، كما كان الحال فى الستينات (« فالسود يسددون فاتورة سنوات ريجان » كما أعلن المخرج الشهير سهايك لى) .

والواقع أن الإجرام ، بالأخص وسط السود ، يرتفع فى أمريكا بنسب مروعة . ففى نيويورك تسجل كل يوم خمس جرائم قتل ،ولكن هناك مدن أخرى قتالية بدرجة أكبر .. وفى واشنطن لاحظت عمدة المدينة الجديدة السيدة شارون برات ديكسون عندما تسلمت مهام منصبها أن جرائم القتل البالغ عددها ٤٨٣ جريمة والتى ارتكبت فى عام ١٩٩٠ فى المدينة تفوقت بذلك للسنة الثالثة على الأرقام القياسية التى سجلتها هى نفسها من قبل . وفى عام ١٩٨٩ وحده ، تم حصر ٢١ ألف جريمة قتل فى كافة أنحاء البلاد (وكانت التوقعات ٢٣ ألف جريمة فى عام ١٩٩٠) . وهناك الآن فى

السجون أكثر من مليون مواطن أمريكى وأكثر من ثلاثة ملايين خاضعين للرقابة القضائية .

وقد زاد عدد المسجونين أكثر من الضعف خلال عشر سنوات وتجاوزوا حاليا الرقم القياسى فى جنوب إفريقيا بنسبة ٤٣٠٪ (٤ر٢٦ فى الألف مقابل ٣ر٣٣ فى الألف) . فما الذى جرى إذن لأمريكا ؟

وهناك شئ آخر . فمع أن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات تواصل الاستثمار فى أرجاء العالم كله ، إلا أنه حدث تغيير ضخم منذ عشرين سنة أى منذ « التحدى الأمريكى » . فكم من رموز القوة الاقتصادية الأمريكية انتقلت إلى أيدى الاجانب . فقد أصبح كل من مركز روكفلر و *CBS*، *MCA* فى أيدى اليابانيين وغدت شركة يونيرويال تابعة لميشلان . وأكبر شركتين أمريكيتين لإنتاج أجهزة التلفزيون (وهما الوحيدتان تقريبا) إحداهما فرنسية والأخرى هولندية .

أما الفتيان الذهبيون (*GOLDEN BOYS*) الاسخياء المنتمون إلى عهد ريجان وأصحاب المواهب الخارقة فى عالم المال الذين كانوا يرتدون بدلا ثمن الواحدة منها ألفا دولار والقادرون على جمع ثروة خلال ثلاثة شهور ، فقد أفلسوا أو أودعوا السجون . وكانت أكبر عملية إفلاس فى كافة الأزمنة من نصيب صناديق الادخار والإقراض التى ازدهرت أيام إفلات زمام البورصة بجموح ، وقد تركت وراءها فجوة لا يعلم أحد ما إذا كانت ستصل إلى ٥٠٠ مليار دولار ، أى بمعدل ١٠ آلاف فرنك لكل مواطن أمريكى ، وعلى دافعى الضرائب أن يسددوها . فماذا يحدث لأمريكا؟ لايتردد المؤرخ بول كيندى فى أن يقول فى كتابه *سقوط الدول الكبرى* (الناشر راندوم هاوس ، ١٩٨٨ ، وبايو ، ١٩٨٩) إن الولايات المتحدة دخلت مرحلة الانحدار التاريخى مثل إمبراطورية الهابسبورج فى القرن السابع عشر وانجلترا فى نهاية القرن التاسع عشر .

وربما كان فى ذلك قدر من المغالاة ، ولكن النقاش مستمر . وعلى أى حال يعارض إخصائى العلوم السياسية جوزيف نى جونيور وجهة نظر كيندى (*حتمية القيادة ، طبيعة القوة الأمريكية المتغيرة* ، بيزيك بوكس ، ١٩٩١) وهو يسوق الحجج التالية :

ـ الولايات المتحدة هى البلد الوحيد الذى يحتفظ بوضع قوى فى كافة المجالات

(العسكرى والاقتصادى والتكنولوجى والثروة الطبيعية ...) .

ـ وهى تهيمن بالأخص على الفضاء والاتصالات والثقافة واللغة العلمية ، فأين هم اليابانيون الحاصلون على جائزة نوبل ؟

ـ أليس هناك ما يدعو للحيرة أن نلاحظ أن أطروحة التدهور طبقت على نطاق أوسع من جانب ألمع المفكرين المعادين أحيانا للشيوعية ، على الولايات المتحدة لا بالأحرى على الاتحاد السوفييتى ؟

غير أن چوزيف نى يعزل هنا عنصرا مشتركا بين كافة حالات الانحدار ،وهو قدرة الحكومة على السيطرة على عجز الدولة المالى ، أى القبول بالضرائب . فكل شئ يتم هناك كما لو أن الامتيازات التى ورثتها الولايات المتحدة تعادل فى أذهان مواطنيها الحق فى الإعفاء الدائم من الضرائب .

وإذا كان هناك شئ يصعب دفع الأمريكيين إلى قبوله فهو زيادة الضرائب . وعلينا ألا ننسى الدرس الذى تلقاه والتر مونديل ، المرشح الديمقراطى الذى لحقت به الهزيمة فى ٤٩ من الـ ٥٠ ولاية ، عندما رأى أنه ليس بوسعه ألا يشير بشكل متوار إلى أن الأمر قد يتطلب زيادة الضرائب يوما ما . وعلى أى حال فقد وعد بيل كلينتون الناخبين بعدم زيادة الضرائب ، ونحن نعرف ماذا جرى لذلك الوعد الجميل بعد شهرين فقط من انتخابه . ولكن مما لا شك فيه أن السراب ضلل مرة أخرى طريق المواطنين ـ دافعى الضرائب .

وأنا أميل شخصيا إلى الاعتقاد بأن الحدود التى تفصل بين بلد يشق طريقه نحو التقدم وبلد ينحدر ، تتضمن إلى حدّ كبير تفضيل بناء المستقبل عند جانب ، والتمتع بالحاضر عند الجانب الآخر . ويقاس هذا التفضيل كما سنرى ، بالضرائب والقروض ومعدلات الفائدة .

وعلى أى حال سواء تعلق الأمر بانحدار تاريخى أم لا ، فهناك بالتأكيد قدر من البلبلة الأمريكية ، حتى أن التأمل المكتئب أو اللامبالى أو المطمئن أصبح حسب قول الاقتصادى برنار كاز « صناعة مزدهرة » . كما أن المطبوعات التى تعالج النبوءات المنذرة بكل صنوف النكبات والكوارث تسجل أعلى المبيعات بين الكتب ، وتلقى أكبر رواج فى

الولايات المتحدة ، وفى موسكو أيضا ! والمحامون المتخصصون فى قضايا إشهار الإفلاس ، لم يحدث من قبل أن ازدهر نشاطهم بهذا القدر .

أما الانتشار الراهن لوباء المخدرات الذى ساعد على رواجه انخفاض سعر « الكراك » فهوساحق . وقد كشف تحقيق دقيق أجرى فى ربيع ١٩٨٨ أن ٢٣ مليون أمريكى تعاطوا مخدرا خلال الأيام الثلاثين السابقة على التحقيق ، ومن بينهم ستة ملايين يشمون الكوكايين بشكل منتظم إلى حد ما ، ونصف مليون يتعاطون الهروين . أما طلبة المدارس الثانوية والتلاميذ فإن واحدا من بين كل اثنين منهم يدخن الماريجوانا ، وواحدا من كل سبعة يشم الكوكايين . وفى نفس السنة قدرت لجنة الاستخبارات القومية لمتعاطى المخدرات ، المبيعات بالقطاعى من الكوكايين وحده بـ ٢٢ مليار دولار فى أمريكا الشمالية وجزئيا فى أوروبا . وقدرت المنظمة الدولية لمكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة والتى يوجد مقرها فى فيينا ، قدرت فى دراسة ضخمة أعلن عنها فى التاسع من يناير ١٩٩١ أن التكلفة الاجتماعية ـ الاقتصادية للإسراف فى تعاطى المخدرات فى الولايات المتحدة تبلغ ٦٠ مليار دولار (ستة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٨٤) . ولكن التقرير يقدر أن استهلاك المخدرات بدأ يقل فى الولايات المتحدة . وقد هنأ الرئيس جورج بوش نفسه على فعالية الإجراءات الصارمة التى اتخذت ، ولكن الأرقام لا تزال مرتفعة . ومن جهة أخرى يشير التقدير إلى أن استهلاك المنشطات يزداد بشكل متواصل .. وتدل كل هذه الدراسات على حالة البلبلة التى انتابت أمريكا .

ولا تقتصر تلك البلبلة على الأفراد كل على حدة ، فهم محاصرون بكافة أشكال الرعب ، وافتقاد الإحساس بالأمان والمخدارت ، والبطالة ، والاستدانة ، والحقد العنصرى . ويبدو أن البلبلة تمس أمريكا ذاتها فى مجملها إذ ترى أن الحلم الأمريكى الذى كان يدفعها إلى الأمام منذ عهد المهاجرين الأوائل ، يتداعى . كما أن البوتقة التى كانت تحقق اندماج المهاجرين القادمين من كافة أنحاء العالم لم تعد إلا من الذكريات البعيدة . فأمريكا الثمانينات من هذا القرن فى طريقها إلى التحول إلى ما يسمى منذ سنوات بـ « القبلية الجديدة » ، إذ أن مختلف الجماعات القومية لا تندمج معا ، بل تنغلق على نفسها وتعتصم تدريجيا وتتمسك بأوجه اختلافها وتقاليدها الخاصة وثقافاتها .

وعلى أى حال فإن الكل يعتصم من الآن فصاعدا . ففى المدة الأولى التى جئت

فيها إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠ ، استرعى انتباهى أن الأبواب لم تكن تغلق أبدا بالمفتاح ، حتى عندما كان الناس يسافرون للأجازة لمدة خمسة عشرة يوما . فلا داعى لذلك إذ لم تكن هناك عمليا عمليات سطو حتى فى المدن . وفى المرة الأخيرة تناولت العشاء فى عمارة تطل على سنترال بارك مكونة من خمس وسبعين شقة يدفع مستأجروها أجر عشرين حارسا متواجدين ليلا ونهارا فى أربع ورديات من خمسة أفراد .

تلك هى الصور المثيرة للدهشة والقلق ، بلا أى رتوش ، والتى يعود بها الآن كل زائر من سفره . وما علينا إلا أن نحاول أن نفهم ما حدث حقا خلال عشر سنوات ، وما يدور خلف أضواء عهد ريجان التى بهرت الأبصار .

أمريكتـــان

فى هذا المجتمع المتفسخ ظهر تصور جديد بأقلام الصحفيين وعلماء الاجتماع والمتخصصين فى قضايا الإجرام ، ألا وهو الازدواجية . وكان هذا التصور مقصورا حتى الآن على المتابعين للأوضاع فى العالم الثالث ، وكان يستخدم بالأخص فى وصف بعض المجتمعات مثل البرازيل وجنوب إفريقيا . فالازدواجية هى الانشقاق والفصل بحكم الواقع و « الابارتايد الاقتصادى » السائد فى المجتمع السائر نهائيا وبشكل مفجع « بسرعتين ». إنه مجتمع تعيش فيه فى الواقع مختلف فئات السكان فى عالمين مختلفين يبتعد كل منهما عن الآخر سنة بعد أخرى . وقد شاعت تلك الازدواجية فى الولايات المتحدة خاصة تحت تأثير سياسة ريجان المفرطة . إنها ازدواجية تفصل بين الأغنياء والفقراء بالطبع ، ولكن أيضا بين الجامعات ونظام التعليم المتدهور ، وازدواجية بين المستشفيات والعيادات التى بلغت قمة الحداثة وكافة المرافق العلاجية الأخرى التى ارتفعت تكاليفها وتجاوزها الزمن، وازدواجية صناعية تعزل الصناعات القمة المرتبطة فى أغلب الأحوال بميزانية الدفاع والتى تضع الولايات المتحدة فى المقدمة ، وتتناقض مع التخلف المتراكم فى العديد من القطاعات الأخرى .

ولعل أهم نتيجة تمخضت عن الريجانية كانت ، كما هو معروف ، اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء . وكان ذلك حسب زعمهم « الثمن الذى يجب دفعه » لكى تستعيد أمريكا قوتها من جديد . وهو ثمن فادح فى مقابل نتيجة اقتصادية دون المتوسط . ولكن

رغم الانتعاش ، وعلى عكس الآمال التى عقدها منظرو اقتصاديات العرض ، لم ينخفض عدد الفقراء خلال السنوات العشر الأخيرة بل زاد إلى حد ما ، بينما بلغ عدد أصحاب الملايين ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه . أما دخل أفقر أربعين مليون أمريكى فقد انخفض بنسبة ١٠٪ خلال السنوات العشر الأخيرة . ولو عرّفنا الفقراء بأنهم كل من يحصل على دخل يقل عن نصف المتوسط القومى ، لتبين لنا أن نسبة الفقراء فى أمريكا تبلغ ١٧٪ فى مقابل ٥٪ فى المانيا الاتحادية والبلدان السكاندينافية ، و٨٪ فى سويسرا ، و١٢٪ فى انجلترا . ويرى بعض الخبراء الذين يعارضون طريقة الحساب هذه أن الفقراء يمثلون فى الواقع ٢٠٪ من سكان أمريكا . وهذا رقم قياسى بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا ، علما بأن تلك الإحصائيات لا تشمل المهاجرين سرا والذين تتزايد أعدادهم أكثر فأكثر خاصة فى كاليفورنيا .

وقد توصلت دراسة مستفيضة نشرت فى عام ١٩٨٩ ، وتضم الإحصائيات الرسمية لمكتب الميزانية بالكونجرس إلى الاستنتاجات التالية : « الهوة بين الأمريكيين الأغنياء والفقراء اتسعت إلى درجة ستجعل الـ ٢٫٥ مليون غنى أمريكى خلال الثمانينات ، يحصلون عمليا فى عام ١٩٩٠ على نفس مجموع دخل الـ ١٠٠ مليون الذين يحتلون أسفل مقياس الدخول » .

ولن يدهش أحد فى تلك الأحوال إذا ما انتشرت هنا وهناك فى أنحاء أمريكا ظواهر جديرة ببعض بلدان جنوب الكرة الأرضية ، ومنها الأحياء العشوائية الصغيرة على مقربة من الڤيلات الفخمة ، وطوابير العاملين على مسافة خطوتين من بوتيكات تتميز ببذخها الاستفزازى ، ومشردين يزرعون الأرصفة على مقربة من زوايا الأبواب وسط أكوام القمامة المتناثرة . والطبقة المتوسطة التى كانت مدعاة تفاخر أمريكا ، وخير عامل لاستقرارها ، يقل عدد أفرادها سنة بعد سنة . فالجغرافيا الاجتماعية الجديدة قوامها الآن فقراء يزدادون فقرا فى مقابل أغنياء يزدادون ثراء . وبالطبع ، تؤدى تلك الازدواجية إلى تفاقم التوترات الاجتماعية و « الصراع الطبقى » الفوضوى والتلقائى هنا وهناك ، وهو ما لا يتصوره فى موسكو الشاب الحاصل على مؤهل عال والذى تبنى حديثا الليبرالية الريجانية . والواقع أن الأمريكيين الأغنياء يشكون من افتقاد الأمن فى المدن الكبرى ومن « التدهور البيئى » الناجم بالطبع عن تزايد عدد الفقراء . ومن المنطقى بالتالى أن تصبح

شركات الحراسة والشرطة الخاصة والحراس الشخصيين من القطاعات النادرة التى يتسع نشاطها ، بينما تحطم مبيعات الأسلحة كل الأرقام القياسية . فالمجتمع الأمريكى المتوتر والقلق يتزود بالسلاح . وفى تحقيق أجرته فى عام ١٩٩٠ مجلة *التايم* الأمريكية فى نيويورك اعترف ٦٠٪ من الذين وجهت لهم الأسئلة بأنهم مشغولون طوال الوقت أو فى الكثير من الأحوال بالجرائم التى تحدث ، فى مقابل ٢٦٪ نادرا ما يهمهم الأمر . وفى نفس هذا التحقيق أجاب ٦٨٪ منهم بأن نوعية الحياة أقل جودة مما كانت قبل خمس سنوات مضت . وقد بلغ افتقاد الأمن حدا أوجد تجارة جديدة ، ألا وهى بيع حقائب مدرسية وملابس داخلية للأطفال واقية من الرصاص . ويتعين أن نعرف فى هذا الصدد أن مقتل الشبان الأمريكيين يزيد من أربع إلى ست وسبعين مرة ... عما هو فى بنجلادش ، أحد أفقر بلاد العالم . وقد كشفت أحداث لوس انجلس عن مدى السخط والتوترات فى المجتمع المنقسم إلى أغنياء وفقراء ، وسود وبيض ، وأمريكيين أوروبيين و لاتينيين وأسيويين .

ومن الواضح أن الأغنياء المتحصنين فى ڤيلاتهم يجدون صعوبة فى الاعتراف بأنهم لم يعودوا يعيشون فى بلد مثل السويد أو سويسرا ،بل فى نوع من العالم الثالث المتطور ، لكنه عالم لا يعرف المساواة .

إنه عالم عامر بالأغنياء ، يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية فكرة هدامة ، تكاد تنم عن الوقاحة وأن البديل الوحيد المقبول هو «مكافحة الفقر» عن طريق الأعمال الخيرية . أما تعميم التأمينات الاجتماعية فيفسر على أنه حملة تأديبية موجهة ضد الطبقات الحاكمة .

محرقة التباهى

فى عام ١٩٨٧ نشرت فى الولايات المتحدة رواية توم وولف « محرقة التباهى » (ترجمت إلى الفرنسية فى عام ١٩٨٨) التى تعكس على خير وجه مخاوف ومصير أمريكا الجديدة التى أصبحت نهبا للازدواجية . ماذا تقول الرواية ؟ إنها قصة سيقول لك كل أمريكى إنها تتفق تماما مع واقع الثمانينات . وكاتبها توم وولف كان مبتكر الصحافة الأمريكية الجديدة (*NEW JOURNALISM*) وروايته هذه أشبه بالريبورتاج الصحفى . لقد ذهب شاب من رجال المال إلى مطار كيندى لاستقبال عشيقته ماريا ليعود

بها إلى نيويورك . وكان الليل قد أرخى سدوله ، فأخطأ فى اختيار طابور السيارات عند أحد مفترقات الطرق الرئيسية . ولما كانت السيارات تكاد تلتصق ببعضها بسبب الزحام فإنه لم يتمكن من الخروج من الطابور وتعين عليه أن يشق الطريق المؤدى إلى حى البرونكس الذى يسكنه السود ، بسيارته المرسيدس التى يبلغ ثمنها ٤٨ ألف دولار . وقد تاه فى طريقه وراح يدور إلى أن وجد تفرعا منحدرا يؤدى إلى الطريق السريع وهو متردد لأنه طريق لا يناسبه . وتقول له ماريا : « ماعلينا ، على الأقل ستكون وسط المتحضرين » ! ولكن هناك كومة من الإطارات تجبره على التوقف فيخرج من السيارة ليمهد لنفسه سبيلا وسطها عندما يتجه نحوه شابان من السود . وقد استولى الخوف على ماكوى فقذف بإطار نحو الشاب الأول الذى رده إليه ، ثم قفز داخل السيارة حيث جلست ماريا المرتعبة أمام عجلة القيادة وقد راحت تتسلل وسط الإطارات والقمامة لتفلت من الشرك فسمعت صوت ارتطام عند الحاجز الخلفى للسيارة ولم يعد الزنجى الثانى مرئيا وهما ينطلقان نحو الطريق السريع .

وعندما وجد ماكوى أن ماريا أصبحت أهدأ نوعا راح يحدثها عن صوت الارتطام ويقترح إبلاغ الشرطة . ولما وصلا إلى المسكن الذى اعتادا الالتقاء معا فيه ، حدثها مرة أخرى فى الأمر ، قائلا إنهما ربما أصابا الرجل بمكروه ويجب الإبلاغ عن ذلك ولكن ماريا تنفجر قائلة : « سأقول لك ما حدث . أنا أصلا من كارولينا الجنوبية ، وسأقول لك ذلك بالانجليزية . لقد حاول زنجيان أن يقذفانا فى تلك الأدغال ، وقد أفلتنا منهما ولا نزال نتنفس . هذا كل ما فى الأمر » . وقد عدل ماكوى عن إبلاغ الشرطة بسبب ضعفه ولأنه يريد أن يخفى تلك العلاقة عن زوجته . وقد تقرر بذلك مصيره . فهو برئ ولكنه غنى ومن البيض . وعليه أن يكفر عن الحقد المتراكم ضد أفراد طبقته .

والواقع أن هنرى لامب الشاب الذى ارتطمت به السيارة سيموت بعد سنة من وقوع الحادث دون أن يسترد وعيه أبدا . وتعثر الشرطة على صاحب السيارة . وتكذب ماريا فلا تعترف بأنها كانت تقود السيارة . وسيشهد الزنجى الآخر زورا ويلقى الاتهام على ماكوى . وهكذا أصبح الأخير طرفا فى معركة لا هوادة فيها يتزعمها ثلاثة رجال عقدوا العزم على تحطيمه : قس أسود ، ووكيل النيابة بالحىّ ، وصحفى انجليزى . ولكل من الأولين أسبابه التى تدعوه إلى أن يصدر الحكم ضد ثرى أبيض . أما الصحفى الانجليزى

فيتطلع إلى استغلال قضية مثيرة حقا : ملك السندات فى وول ستريت (حىّ المال) يقتل شابا أسود ويلوذ بالفرار .

وتعتمد خلفية كل تلك الرواية على التعارض الصارخ بين البذخ والسلطة من ناحية، والفقر المدقع والعوز فى حىّ البرونكس . لقد تخرج ماكوى من جامعة ييل وهو يربح مئات الآلاف من الدولارات سنويا ، ويمتلك مسكنا فخما ثمنه ثلاثة ملايين دولار . وعندما يخرج كل صباح تحت المظلة المقامة عند المدخل يرى أمامه بساطا من زهور التوليب الصفراء يتكفل بثمنه سكان بارك أفينيو . ونفس هذه الفخامة متواجدة فى الطابق الخامس من المبنى الزجاجى الذى يعمل به . وهو يشعر شأنه شأن كل *الفتيان الذهبيين* أنه سيد الكون . وفى الجانب المقابل هناك حىّ البرونكس بآلاف الشباب السود المخدرين أو المروجين للمخدرات الذين يحتلون أدراج العمارات ، حيث يجرى كل شئ : المخدرات والجنس والعنف ... وعندما يقرر المرء هناك أن ينتقل إلى مسكن آخر يتعين عليه أن يعمل حسابا للجيران الذين يسرقون جزءا من أثاثه . غير أن هنرى لامب الذى دهمته مرسيدس ماكوى كان استثناء . فهو طالب مجد ، توصل إلى تعلم القراءة بيسر فى الثامنة عشرة من عمره ، وهو ما يكفى ليلتحق بكلية نيويورك سيتى . والتناقض بين بارك افنيو وحى البرونكس صارخ مثل التناقض بين سويتو وضواحى چوهانسبورج بأحواض السباحة الخاصة والحدائق . والمعلمون ورجال الشرطة والقضاة هم الوحيدون الذين يقيمون الصلة بين هذين العالمين . ولا يتجاسر هؤلاء القضاة على الابتعاد أكثر من مئتى متر عن المحكمة ويعيشون فى مستوى دون المتوسط .

لقد وقع ماكوى الثرى والجذاب بين مطرقة الصحافة وسندان السياسة فأصبح رمزا وكبش فداء ، وبات من المحتم أن يتردى فى المغامرة كما تردت من قبل العديد من ضروب التباهى الأمريكية .

وبالطبع فإن اللامساواة ليست جديدة على أمريكا . وكان البؤس يخيم على حىّ البرونكس قبل رئاسة ريجان . ولكن هذه الازدواجية الهائلة التى أصبحت تفصل بين الأغنياء والفقراء بدت وكأن طبيعتها تغيرت فتفاقمت فى الثمانينات . ويرى كيڤن فيليبس فى آخر مؤلفاته *سياسات الثرى والفقير* الذى حقق أعلى المبيعات ، أن الزمن الذى كان يتيح للأغنياء أن يثروا دون أن ينالوا جزاءهم أو أن يثيروا أى ردود فعل قد

انقضى . ويبدو له أن حركات التمرد التلقائية التى قد تزعزع أمريكا يوما ما ليست أمرا لا يمكن تصوره . وقد ساقت مجلة ذى إكونومست البريطانية نفس الافتراض فى مقال يعتمد على الوثائق نُشر فى الرابع من مايو ١٩٩٠ .

المرض يصيب المدرسة والصحة والديموقراطية

وتتسم الآن قطاعات كاملة من المجتمع الأمريكى بنفس تلك الازدواجية ذات العواقب المنذرة بالمخاطر ، بما فى ذلك بعض تلك القطاعات التى كانت بالأمس مصدر قوتها وحيويتها .

وهناك واقعان قد يكونان متعلقين على الأرجح بأهم شئ : أمراض الديموقراطية الأمريكية .

الواقع الأول هو مشاركة المواطنين الأمريكيين فى الانتخابات بنسبة أقل مما هى فى كافة الديموقراطيات الغربية . فمعدل الامتناع عن التصويت ، أيا كان نوع الانتخابات يمثل ثلثى الناخبين ، مع الاستبعاد شبه التام للفئات الاجتماعية الأقل حظا ، فكأنها قد كبتت أو انسلخت إلى درجة عدم إدراكها أن كل انتخاب يقرر مصيرها إلى حد ما . وتلك ظاهرة جديدة بحكم اتساع نطاقها تمس أغلب البلدان الغربية ، ويبدو أن العديد من سماتها مرتبط بالنموذج الأمريكى الجديد . ففى الماضى كان الفقراء يثورون أما الآن فقد سلب إرادتهم أفيون فقرهم الدارج الذى لا يسترعى اهتمام وسائل الإعلام ، فلم يعودوا يدلون بأصواتهم .

والواقع الثانى أنه منذ العهود التاريخية القديمة كان تحضر بلد ما يُستدل عليه بقدرته على تعداد سكانه (لنذكر إحصاء هيرود للسكان كما جاء فى روايات الأناجيل). وعليه يبدو أن عدم حصر ما يتراوح بين ١٠ و ١٥٪ من سكان أمريكا رغم تمتعهم بوضع قانونى ، يمكن أن ينسب إلى بعض التراخى فى الإحساس بالدافع الوطنى .

وفى مجال التعليم يبدو الوضع غير معقول إلى حدّ كبير. ولو أخذنا بعين الاعتبار المرحلة الثالثة فقط من التعليم (الدراسة الجامعية) لظل النظام الأمريكى أحسن النظم فى العالم . ففى الولايات المتحدة يتم فى كل عام نشر ما يربو على ثلث المقالات العلمية . ومن عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦ تضاعف عدد الباحثين فى أمريكا . ومما لا شك فيه

أن الجامعات الأمريكية التى تختار طلبتها بعناية شديدة لا تزال محتفظة بمستوى صيتها . وتتوفر لديها على أى حال إمكانات مالية وبشرية قد تحسدها عليها بلدان العالم بأسره .

غير أن هذا التعليم المعروف برقى مستواه وارتفاع تكلفته بالنسبة للعائلات ، يتعايش مع نظام تعليم دون المستوى فى المرحلتين الابتدائية والثانوية . وقد تبين من تحقيقات حديثة العهد لتحديد مستوى المعلومات العلمية عند التلاميذ من سن ١٠ و ١٣ و ١٧ سنة أن أمريكا تحتل المركز الأخير بين الدول الصناعية . وبعد سن السادسة عشرة لا تتلقى أغلبية التلاميذ الأمريكيين أى تعليم علمى . وفى الجغرافيا ، يحتل الطلبة من ١٨ سنة فصاعداً المركز الأخير فى عينة تشمل ثمانية بلدان . ولا يجب أن تعترينا الدهشة فى مثل هذه الأحوال عندما نجد أن ٤٥٪ من الأمريكيين البالغين لا يستطيعون تحديد موقع أمريكا الوسطى على الخريطة وأن أغلبهم لا يعرف أين توجد بريطانيا أو فرنسا أو اليابان . وفى مجال آخر أكثر حيوية نفاجأ بأن نعلم أن ٤٠٪ من الشباب الأمريكى الذى يلتحق بالجامعات فى سن الثامنة عشرة يعترفون بأنهم لا يمكنهم أن يقرؤا بشكل سليم .

فأين توجد نسبة مئوية أعلى من الأميين : فى البرتغال أو المملكة المتحدة؟ الجواب : فى المملكة المتحدة ، وفى بولندا أو الولايات المتحدة ؟ الجواب : فى الولايات المتحدة .

كيف يمكن أن يتأتى ذلك ؟ إن الأفكار الجديدة الملقنة التى تؤكد أنه عندما تعمل السوق بشكل جيد ، فإن كل شئ يجرى هو أيضا على نحو جيد ، لم تعد تفسر أى شئ .

فالسؤال هو : هل تشكل النوعية العامة للتعليم فى كل البلدان قيمة فى حد ذاتها ؟ إذا كان الرد بالإيجاب ، فلنا أن نتساءل لماذا تدهور بهذه الدرجة فى الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، إن لم يكن ذلك التدهور يرجع إلى النموذج الاقتصادى الأمريكى الجديد ؟ غير أنه من الملاحظ أيضا أن التعليم الشعبى ، أى التعليم الرسمى فى أوروبا بدأ يسوء بالأخص بين البلدان التى تعتبر أكثر تقدما : المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا . والبلدان الأوروبية التى لا تنتمى بالذات إلى النموذج الراينى ، هى أكثرها انفتاحا على النموذج الأمريكى الجديد .

وهذه الازدواجية بين التعليم العالى المستوى المخصص لأقلية ضئيلة من جهة ، والتعليمين الابتدائى والثانوى المتداعيين من جهة أخرى ، يميز جذريا أمريكا عن بلدان مثل اليابان والمانيا ، حيث يحقق أغلب الطلبة مستوى متوسطا بينما النتائج السيئة للغاية شبه منعدمة عمليا . والحق أن الاختيار فيما وراء الأطلنطى لا يمارس إلا فى ٢٠٠ كلية وجامعة من بين ٣٦٠٠ منها . أما المذاكرة « فى المنزل » ، فقد تبين من عمليات التقصى أنه نادرا ما يتجاوز الساعة فى الولايات المتحدة ، فى مقابل مشاهدة برامج التلفزيون لمدة ثلاث ساعات ! وهكذا نجد أننا غدونا بعيدين للغاية عن أمريكا التى كانت المثال الأصلى للمجتمع الحديث المتعطش إلى التعليم .

ونتيجة للإحساس بخطورة تدهور نظام التعليم الأمريكى ، قرر رونالد ريجان فى عام ١٩٨٣ تشكيل لجنة وطنية اختارت للتقرير الذى قدمته عنوانا لا يحتمل أى تأويلات : *أمة فى خطر* ، جاء فيه أن مستوى التعليم الأمريكى أصبح أدنى مما كان فى عام ١٩٥٧ ، عندما أرسل السوفييت فى الفضاء أول سبوتنيك ، مما حدا بأمريكا أن تتساءل عن مدى قدراتها الخاصة .

وفى عام ١٩٩٠ ، أصدر حوالى عشرة إخصائيين مجتمعين فى جامعة كولومبيا بدعوة من المجلس الأمريكى الذى أسسه أيزنهاور ، أصدروا تقريرهم(*الاقتصاد الشامل ـ دور أمريكا فى العقد* ، الناشر نورتون ، ١٩٩٠) . ومن بين استنتاجات هذا التقرير هناك ثلاثة منها تستحق الذكر : « نظام التعليم الأمريكى على حافة السقوط ؛ ومعدل الادخار منخفض بشكل مشين ؛ إشارة إدارة ريجان مرارا إلى أن العجز التجارى دليل على عنفوان الاقتصاد » .

ولكن هل تظل أمريكا مع ذلك المجتمع المتمتع بصحة جيدة للغاية كما يجسد ذلك الفتيان ذو الوجنات الحمراء والأكتاف العريضة الذين نراهم فى الإعلانات التلفزيونية ؟ الوضع ليس كذلك . فنفس الازدواجية التى فاقمتها الريجانية تؤثر الآن ، وبشكل خطير ، على النظام الصحى الأمريكى العام . وبالطبع فإن الولايات المتحدة هى البلد الذى ينفق عموما على الصحة أكثر من كل بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (أكثر من ١٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى) . وهناك العديد من العيادات والمستشفيات الأمريكية التى تعتبر من أحسن ما فى العالم من حيث تخصصاتها . وكذلك فى مجال

البحوث الطبية والأدوية وأنواع العلاج الجديدة ، تظل أمريكا فى المقدمة فى أغلب الأحوال .

على أن حالات التفوق هذه يجب ألا تنسينا الحالة العامة للنظام الصحى الذى أصبح مفجعا بقدر يفوق ما قد نتخيل . وهناك فى هذا الصدد بعض الإحصائيات الحديثة التى يمكن أن تجعل المرء ينتفض . ففيما يتعلق بالوفيات بين الأطفال تحتل الولايات المتحدة بمعدل ١٠ ٪ (ضعف النسبة فى اليابان) المركز الثانى والعشرين على نطاق العالم . وارتفاع نسبة وفيات الأطفال بين بعض الأقليات العرقية لا يكفى وحده لتفسير ذلك التخلف . فهناك فارق ملحوظ فى وفيات الرضع من البيض بالمقارنة مع عدد كبير من البلدان المتقدمة . والمعدلات الأمريكية للتطعيم ضد الأمراض تقل فى المتوسط بنسبة ٤٠ ٪ بالمقارنة مع البلدان الصناعية الأخرى ، بل إنها تقل حتى عن معدلات بعض البلدان النامية . أما معدل الحمل بين الفتيات اليافعات (ما بين ١٥ و ١٩ سنة) فهو بنسبة ١٠ ٪ ويبلغ عشرة أضعاف تلك الحالات فى اليابان .

وتفصح جميع تلك الأرقام عن التفكك العائلى وانتشار الفقر فى المجتمع . وهكذا نجد أن أمريكا تحتل الآن المركز الأول بنسبتها المئوية من القُصَّر من أبناء المطلقين . ومن جهة أخرى فإن خمس الأطفال الأمريكيين يعيشون فى مستوى أدنى من حدّ الفقر ، وفى عام ١٩٨٧ كان هناك ١٢ مليون طفل لا يشملهم أى نوع من التأمين ضد المرض ، أى أن عددهم زاد بنسبة ١٤ ٪ منذ عام ١٩٨١ . والحق أن الولايات المتحدة التى لا يوجد بها نظام عام للتأمين ضد المرض ، يحتل نصيب الصحة العامة فيها من إنفاق الدولة أدنى مستوى بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية .

فما هى السياسة التى اتبعتها الريجانية فى هذا المجال ؟ لقد اعترضت بكل قوة على كل نظام عام للتأمين باسم إصلاح البنى العائلية . وهكذا فإن نصف العاملين فى المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة لا يتمتعون بأى رعاية اجتماعية ، كما أن متوسط مدة الإخطار بالفصل وتنفيذه يومان فقط !

أما تخفيض ميزانية الخدمات العامة وبرامجها بكل قسوة فقد زاد عموما من سوء الأوضاع التى لا تدعو أصلا للحسد . وأسوأ ضروب العجز التى تعانى منها الولايات

المتحدة ليست العجز المالى بالرغم من الديون المتراكمة عليها ، ولكنه العجز الاجتماعى الذى لا تستطيع أعمال الخير أو الشفقة الفردية أن تصححه . فقد أفرطت بقيادة طاقم ريجان فى سعيها إلى « تقوية عضلات أمريكا الكسيبة » ، وألقت بالفعل بأمريكا « الخاسرين » فى حفرة التاريخ ، أى ببساطة « الأمريكان المتوسطين » . ولكن هل أفلحت الريجانية حقا فى إصلاح الاقتصاد ، على الأقل ، عوضا عن تخليها عن المجال الاجتماعى ؟ للأسف لا .

الصناعة تتقهقر

الصناعة الأمريكية فى تقهقر ، والاستثناء الوحيد هنا يخص حجم إنتاج الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات فى الخارج (٢٠٪ مقابل ١٥٪ لليابان) ، ولكن كم من التغيرات طرأت فى هذا المجال منذ ربع قرن ! ففى عام ١٩٦٧ بدأ جان ـ جاك سرفان شريبير الفصل الأول من كتابه الشهير (*التحدى الأمريكى* ، الناشر دينويل) الذى سجل أرقاما قياسية فى المبيعات بالجملة التالية : « قد تكون القوة الصناعية الكبرى الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، الصناعة الأمريكية فى أوروبا ، لا أوروبا نفسها » . ولكن تدفق الاستثمارات الخارجية عبر الاطلنطى غير اتجاهه بقدر متزايد سنة بعد أخرى .

ففى ٢١ سبتمبر ١٩٩٠ ، نشرت مجلة *فورتون* مقالات تحت عنوان مذهل : هل أصبحت عبارة « *صنع فى أمريكا* » فى طريقها إلى الزوال ؟

ففى سنوات حكم ريجان لم تكن أغلب فرص العمل الجديدة البالغ عددها ١٨ مليونا فى مجال الصناعة بل فى القطاع الثالث ، قطاع الخدمات بأعماله البسيطة وغير الثابتة ، وغالبيتها فى المطاعم والتجارة وبالأخص الحراسة ... وفقدت الصناعة ذاتها فى نفس الوقت مليون فرصة عمل وتعرضت لعجز تجارى قياسى . فقد لحق بها اليابانيون فى العديد من القطاعات بل وسحقوها . ففى صناعة السيارات مثلا أعلنت شركة جنرال موتوز العملاقة عن خسائر قدرها ٢ مليار دولار فى الربع الثالث من عام ١٩٩٠ . وسجلت شركة فورد « أسوأ نتائج منذ عام ١٩٨٢ » . أما كريزلر التى ساءت حالتها فقد لحقت بها خسائر إضافية قدرها ٢١٤ مليونا خلال شهور ثلاثة . وبلغ إجمالى

الخسائر التجارية فى صناعة السيارات الأمريكية ٦٠ مليار دولار .

وبالطبع ، يعرف الكل مدى قدرة أمريكا الاستثنائية فى الاستفادة من المحن والنهوض من كبوات الفشل . ولكن هناك مهلات لا يمكن ضغطها . ولا تثور مشكلة الوقت حقا إلا مع الانطلاق فى الاتجاه الصحيح . وهذا ما لم يحدث . ففى الوقت الذى كانت فيه حرب الخليج قد انتهت منذ فترة وجيزة ، توصل المجلس الأمريكى للمنافسة ، المشكل من فريق من المسئولين فى الأوساط الصناعية والجماعية إلى استنتاج مفاده أنه من بين ٩٥ تكنولوجيا رئيسية لن تكون الولايات المتحدة متواجدة على المسرح الدولى فى ١٥ منها بحلول عام ١٩٩٥ . كما أن الولايات المتحدة لن تكون منافسا حقيقيا إلا فى ٢٥ من تلك التكنولوجيات . وليس من باب المصادفة أن صاروخ باتريوت الشهير ما كان يمكن أن يؤدى مهمته دون استخدام بعض المكونات اليابانية ...وهنا نجد أيضا الفكرة الأساسية الخاصة بالمستقبل البعيد المدى . والأعمال المقدامة التى أنجزها الجيش الأمريكى فى حرب الخليج فى عام ١٩٩١ ترجع إلى قرارات اتخذت فى الستينات والسبعينات .

ومنذ ذلك العهد ازدادت التضحية بالمستقبل لحساب الحاضر ، وبالمدى الطويل لصالح المدى العاجل . ومن الطريف حقا أن رجلا مثل كارل إنكاهن ، وهو رائد فى صفوف المغيرين (*RAIDERS*) اشترى شركة *TWA* ، يدين مناخ كازينوهات المقامرة فى الاقتصاد الأمريكى الذى يعيش فى مستوى يفوق إمكاناته . وقد قال فى هذا الصدد : « البنية التحتية تتساقط ، ولم تعد هناك عمليات بناء أو صيانة » ثم شبه الولايات المتحدة بمزرعة تولى الجيل الأول فيها الزراعة وحصد محصولها الجيل الثانى ووقف الجيل الثالث ينتظر وصول المُحضر الذى سيوقع الحجز عليها .

كما أن نوعية الإنتاج والخبرة تتراجع نسبيا . ففى بداية نوفمبر ١٩٩٠ استمع مئتان من الكوادر التابعين لشركات أمريكية تورد قطع غيار لتويوتا إلى أحد قادة تلك الشركة ، وهو يفيدهم ببعض المعلومات المؤلمة ، من بينها مثلا أن معدل القطع المعيبة الواردة من المصانع الأمريكية يبلغ مئة ضعف ما هو عليه فى اليابان . ونجد شركات صناعة السيارات الأمريكية نفسها مضطرة أكثر فأكثر إلى عقد اتفاقيات مع اليابانيين والأوروبيين لاستيراد مهاراتهم .

وهذه الظاهرة ملحوظة أيضا فى صناعة الطائرات ، حيث أتاح تراجع الشركات الأمريكية الفرصة للأوروبيين للاستئثار بـ ٣٠٪ من السوق الدولية بطائرات إيرباص ، وذلك بالرغم من المساعدات المباشرة أو غير المباشرة التى تحصل عليها الشركات الأمريكية عن طريق البنتاجون . كما ينطبق ذلك على القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى مثل المعلوماتية والالكترونيات . فقد ابتكر الأمريكيون الترانزاستورات والقطع الالكترونية الدقيقة ، ولكنهم لا يحوزون حاليا إلا على ١٠٪ من السوق الدولية فى هذا المجال ، فى مقابل ٦٠٪ فى نهاية الستينات . ومن بين مئة من المكابس التى تحتاجها شركة جنرال موتورز ، فإنها تشترى مالا يقل عن ثمانين منها من الخارج ، حيث الثمن أقل والطراز أحدث والأداء أحسن .

ويتعين أن ننوه فى هذا الصدد بالشجاعة الاستثنائية التى تحلى بها ريجان لكى يقبل الكونجرس والرأى العام ألا تلجأ الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات حماية للتصدى للتغلغل التجارى بالرغم من تقهقرها الصناعى المثير للدهشة .

وهناك على الأقل خمسة أسباب تفسر لنا ذلك التقهقر الصناعى وهى تتفق مع زوال المزايا الخمس التى تعتمد عليها سنوات الرخاء التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة . وقد وردت تلك الأسباب فى تقرير وضعه عدد من الخبراء لحساب معهد ماساشوستس للتكنولوجيا التابع لجامعة هافارد (*صنع فى أمريكا* ، لمايكل درتوزوس ، وريشارد لستر وروبرت سولو ، مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، ١٩٨٩) :

١ – حجم السوق الداخلية انخفض نسبيا وصناعات ما وراء الأطلنطى [المقصود صناعات أمريكا] لم تعد مسلحة بما فيه الكفاية لكسب أسواق أجنبية فى مواجهة اليابانيين أو الأوروبيين .

٢ – هيمنة الولايات المتحدة تكنولوجيا لم تعد أبدا بديهية ، والابتكارات تتم فى الخارج فى الكثير من الأحوال ، ومعدات استخدام الابتكارات فى النظم الإنتاجية أو فى تصميم منتجات جديدة أصبحت أسرع بكل وضوح فى اليابان أو أوروبا ، منها فى الولايات المتحدة (أربع سنوات فى مقابل سبع فى صناعة السيارات) .

٣ – انخفض إلى حدّ كبير مستوى تأهيل العمال الأمريكيين ، بينما كان بالأمس

أعلى من مستواه فى البلدان المنافسة .

٤ – كانت الثروة المتراكمة فى الولايات المتحدة قد بلغت فى الماضى حدا مكنها من التصدى للتحديات التى ما كان يمكن تصورها مثل الهبوط فوق القمر . ولم يعد ذلك ممكنا اليوم .

٥ – وأخيرا فإن أساليب الإدارة الأمريكية المعترف بها من قبل والتى كانت تُحسد عليهـا غدت أبعد من أن تكون أحسنها . فاليابانيون والأوروبيون يتفوقون عليها أكثر فأكثر ، بل إن الأمريكيين وصل بهم الأمر أحيانا إلى تقليد أساليب صممت فى بلدان أخرى ، ومنها التدفق المتواتر وحلقات الجودة .. الخ .

وبصفة عامة فإن تعلقهم بالبورصة وباقتصاد المضاربة والأرباح السريعة التى تميزت بها الثمانينات ،كان لها تأثيرها السلبى على الصناعات . والحق أنه لم يكن هناك ما يدعو خريجى الجامعات الجدد المهيئين لدخول سوق العمل إلى اختيار العمل الشاق والمرهق والمتقشف فى الإنتاج الصناعى ، فى عهد الفتيان الذهبيين من أصحاب الملايين العديدة واقتصاد المقامرة . وهكذا انقلبت رأسمالية البورصة الكاركاتورية على الرأسمالية ذاتها فراحت الصناعة تتداعى بينما انشغل الجميع بالجانب المالى .

ففى إبريـل ١٩٩٠ ، انعقـدت الجمعيـة العموميـة للجنـة الثلاثـين فى طـوكيـو (وهى تضم قادة المنشآت والنقابات وكذلك الساسة ورجال الاقتصاد فى أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان) . وقد استخلص اليابانيون استنتاجاتهم الخاصة من الملاحظات الواردة آنفا بلا لف أو دوران ، وقالـوا إنهم ساهموا كثيرا فى إعادة تصنيع انجلترا منذ حوالى عشر سنوات ، وأن مهمتهم القادمة هى إعادة تصنيع الولايات المتحدة .

كابوس ضروب العجز

غير أن ما يهدد بقدر أكبر ما بعد ريجان ليس مع ذلك الانحطاط الصناعى أو الازدواجية الاجتماعية بل جوانب عجز لم يكن لها مثيل من قبل . وليس ذلك أقل التناقضات التى يجب أن تسجل فى بند الخصوم بحسابات الرئيس الذى كان يعد بالحدّ من تدخل الدولة مع توفير أسباب الاستقلال لبلاده ، من جديد . ففى الوقت الراهن ، لا تزال الأرقام هى التى تصيب العديد من المسئولين بالأرق كل ليلة ، خاصة وأن تلك

الأرقام لا تظل على حالها بالأمس . ولعلنا نذكر أن نشرات الأخبار فى كافة الإذاعات كانت تقدم كل صباح فى الستينات والسبعينات ، فى عهود كيندى وجونسون ونيكسون ، حصرا رهيبا على بساطته ، لعدد الجنود (الـ *BOYS*) الذين قتلوا فى فييتنام . وهناك الآن أرقام أخرى تتغير باستمرار تحتل اللافتة المضاءة فى الشارع الثانى والأربعين بنيويورك . إنها حجم دين الحكومة الأمريكية الفيدرالى . وقد بلغ فى نهاية عام ١٩٩٢ حجما لا يتصوره العقل ، وقدره ٣٨٧٩ مليار دولار ، أى حوالى ثلاثة أضعاف إجمالى موارد الميزانية ، أو إجمالى عجز الميزانية على مدى ٣٥ سنة كما سنرى لاحقاً .

أما الأرقام الأخرى فهى تنطق بنفسها بحقيقتها ، ومن الممكن رصد أكثرها إفصاحا عن حجم الكارثة . ولنكتف هنا ببعضها المتميز بخطورته . فميزانية المدفوعات الجارية التى كانت فى حالة شبه توازن فى نهاية السبعينات ، واجهت فى عام ١٩٨٧ عجزا قدره ١٨٠ مليار دولار ، أى ما يعادل ٣,٥٪ من إجمالى الناتج القومى . وقد خفض إلى ٨٥ مليار دولار (١,٥٪ من إجمالى الناتج القومى) فى عام ١٩٨٩ ، وهو رقم ظل ساريا حتى عام ١٩٩٢ . ويأتى هذا العجز من الصناعة ، على عكس الإنتاج الزراعى الذى ظل يحقق فائضا . غير أن النتيجة لا تدعو إلى الارتياح . فقد أصبح تركيب مبادلات أمريكا ، التى تصدر المنتجات الصناعية ، أقرب إلى تركيب مبادلات البلدان النامية !

وفيما يتعلق بالميزانية ، لم يعد الوضع مطمئنا . فالحساب المدين الذى تركه ريجان يتفق مع ضرب من الدجل الانتخابى . فهل يمكن حقا تخفيض الضرائب وزيادة ميزانية الدفاع دون المساس تقريبا ببنود الإنفاق الأخرى ، ودون أن تترتب على ذلك أى عواقب ؟ لقد اقترح الاقتصادى لستر ثورو أن يسجل ما يلى على قبر ريجان : « هنا يرقد الرجل الذى نقل دولة كبرى من وضع الدائن إلى وضع المدين بسرعة لم تعهد من قبل » .

ففى سنوات ٨٧ – ٨٩ كان العجز الفيدرالى حوالى ١٥٠ مليار دولار سنويا (٣٪ من إجمالى الناتج القومى) وارتفع إلى ٢٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ (٤٪ من الدخل القومى) و٢٩٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ (٥٪) . ولكن كيف يمكن تخفيض هذا العجز ؟ لا يبدو أن أى سلطة أمريكية تنتوى التراجع عن وعودها الانتخابية . فلا مجال لأى رئيس للقبول بزيادة الضرائب أوخفض الإنفاق العسكرى ، ولا مجال لأن

يمس الكونجرس النفقات الاجتماعية . ولذا فإن استعادة التوازن لن تتحقق قريبا .

بيد أن تلك الاستعادة للتوازن خلال خمس سنوات مفروضة نظريا بمقتضى قانون جراهام رودمان هولينجز الذى يقرر إمكانية إجراء اقتطاعات أوتوماتيكية فى الاعتمادات ، إذا لزم الأمر . ولكن الرئيس والكونجرس يواجهان صعوبة كبيرة فى التوصل إلى اتفاق حول تنفيذ ذلك القانون . وفى أكتوبر ١٩٩٠ ، جرى فى واشنطن مشهد مهين لأكبر دولة فى العالم ، حيث هدد الرئيس العاجز عن التوصل إلى اتفاق بأن يكف عن دفع مرتبات الموظفين الفيدراليين .

ويشل هذا العجز بالطبع السلطة السياسية ويحول دون أن تواصل تنفيذ بعض البرامج رغم ضرورتها الحيوية ، خاصة فى مجال التعليم والبحوث والمرافق العامة. هذا عدا الدهشة التى اعترت العالم عندما رأى أمريكا القوية مضطرة إلى أن تمد يدها لتطلب من حلفائها مساعدتها فى تمويل حملتها العسكرية عندما نشبت أزمة الخليج فى صيف ١٩٩٠ .

وفى هذا الصدد أرى أنه لا يليق بالبعض أن يسخروا . فالعجيب فى الأمر ليس فى كون المساهمات طُلبت أساسا من بلدان الخليج العربية ، ولكن فى عدم مطالبتنا بها من قبل ، نحن الأوروبيين الغربيين ، إذ أننا كنا سنلقى مصير التشيك والمجريين منذ عهد ستالين ، لو أن جنود البحرية الأمريكية لم يأتوا لتأمين الدفاع عنا مجانا أو شبه مجان.

أكبر مدين فى العالم

من المفترض بالطبع فى عالم سوىّ أن يقرض الأغنياء الفقراء ، وتقدم الدول الغنية قروضا للدول الفقيرة حتى تتمكن من تعجيل تنميتها . فمنذ قرن مضى كانت انجلترا وفرنسا أكبر بلدين يقرضان العالم ، وكذلك الولايات المتحدة حتى السبعينات . ولكن منذ عام ١٩٨٠ حدثت تلك الظاهرة العكسية التى لم يسبق لها مثيل ، إذ أصبحت أكبر قوة اقتصادية فى العالم أكبر مقترض فيه .

ويرجع ذلك إلى سبب واحد جدير بالتمعن فيه من منظور الأخلاقيات الليبرالية التى طالما أشاد بها الريجانيون . فالأمريكيون لم يعودوا يدخرون تقريبا . وبدلا من الاستعداد للمستقبل وفقا للمبادئ الفاضلة التى تمليها التطهرية ، فإنهم يسرفون فى الاستدانة من أجل الاستهلاك والاستمتاع الفورى . وهذه الأخلاقيات المالية الجديدة للأهالى والدولة

تستخف بفقر البعض وبمستقبل الجميع . ولنفحص ذلك عن كثب .

فالدين الخارجي الخالص بلغ ١١٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ ، أى ثلثى ديون العالم الثالث . وهكذا أصبحت الولايات المتحدة أكبر مدين فى العالم بينما كانت أكبر مقرض منذ أقل من ١٥ سنة . والنتيجة الأولى : تبعية أمريكا المتزايدة إزاء مقرضيها .

ولما كان لا يتوفر لديها ما يكفى من الادخار لتمويل استثماراتها فإنها تضطر إلى إقتراض حوالى ١٥٠ مليار دولار كل عام (٣٪ من إجمالى الناتج القومى) خاصة من اليابانيين والألمان الذين يضارع فائضهم الحالى مقدار استدانتها . إنه حقا انتقام التاريخ القاسى للدولتين المهزومتين فى الحرب العالمية الأخيرة ، وتبعية مهينة أيضا : ففى كل مرة تطرح فيها الخزينة العامة الأمريكية سندات جديدة فى السوق ، يتعين عليها أن تنتظر تفضل المكتتبين اليابانيين بشرائها . كما أن مسعاها لجذب الاستثمارات الخارجية أجبرها على الإبقاء على معدلات فائدة مرتفعة فى الداخل تعوق الاستثمارات وتحجم الانتعاش .

ولكن الدين الذى يقيد أمريكا بمقرضيها يضعف أيضا منشآتها . ومع أنها كانت مشهورة من قبل بتمسكها بالقيم فى الشئون المالية لقلة مديونيتها ، فقد راحت تقترض على نطاق واسع . وتضاعفت القروض التى حصلت عليها المنشآت الأمريكية ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٠ . كما تضاعفت فى نفس الفترة علاقة ديونها برؤوس أموالها . وفى ذلك الدليل الجلى على مدى الضعف الذى أصابها . وعلى أى حال فإن معهد بروكينجز يرى أن ١٠٪ من أكبر الشركات الأمريكية ستشهر إفلاسها إذا حدث انكماش اقتصادى خطير .

ولنعلم فى نهاية المطاف أن الضعف الذى أصاب اقتصاد أمريكا وماليتها ، بما لم يسبق له مثيل ، يشكل من الآن عامل زعزعة خطيرا بالنسبة لبقية العالم ، فالتبعية المتبادلة هى فى الواقع القاعدة فى هذا المجال . ففى عام ١٩٨٢ ، تم بالكاد تحاشى أزمة اقتصادية مروعة أصابت النظام الحالى العالمى بعد أن أعلنت المكسيك أنها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها . وها هى أمريكا تواجه المصاعب بدورها . فالبنوك الأمريكية تعانى بالفعل من هبوط السوق العقارية ومن مسلسل إعسار بعض المدينين لها ، خاصة أولئك الذين أصدروا الأسهم « الرِمّة » (*JUNK BONDS*) وأفلسوا تماما .

ولكن كل بنك يتجاوز حجما معينا يكون أكبر من أن يفلس لأنه يستطيع أن يضمن مساندة السلطات له ، إذ أن إفلاس تلك المصارف سرعان ما سينتشر فى أنحاء العالم . وهذا ما يطلقون عليه ظاهرة « جناح الفراشة » . فمجرد خفقة جناح الفراشة فى طوكيو أو شيكاغو قد تثير زوبعة فى باريس ... ولذا فإن مستقبل كل النظام الحالى الأمريكى يتوقف بعد عشر سنوات من الليبرالية (*) المفرطة على مساعدة الحكومة الفيدرالية .

إنها حقا لسخرية التاريخ اللاذعة التى عبر عنها بول منتريه بعبارته البليغة ، عندما كتب يقول إن « طيش القوى الذى لا يطاق » هو الذى يهدد العالم اليوم .

(*) ليبرالية من المنظور الفرنسى والألمانى والسويدى .

obeikandl.com